

Distr.: Limited
7 June 2021
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة الستون

فيينا، 31 أيار/مايو - 11 حزيران/يونيه 2021

مشروع التقرير

سادسا - التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه
في الأغراض السلمية

- 1- عملاً بقرار الجمعية العامة 92/75، نظرت اللجنة الفرعية في البند 7 من جدول الأعمال، المعنون "التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، كبنء منتظم في جدول أعمالها.
- 2- وتكلم في إطار البند 7 من جدول الأعمال ممثلو كل من إندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل والفلبين وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وفنلندا ولكسمبرغ والمكسيك والهند واليابان. وأثناء التبادل العام للآراء، تكلم بشأن هذا البند ممثلو دول أعضاء أخرى.
- 3- وكان معروضا على اللجنة الفرعية ما يلي:
 - (أ) تقرير عن حالة التشريعات الفضائية الوطنية في بلدان مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية التابعة للملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ (A/AC.105/C.2/L.318)؛
 - (ب) عضوية مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية التابعة للملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ (A/AC.105/C.2/2021/CRP.7).
- 4- واستمعت اللجنة الفرعية إلى العروض الإيضاحية التالية:
 - (أ) "البرتغال والفضاء: إطلالة عامة على القوانين واللوائح التنظيمية"، قدمته ممثلة البرتغال؛
 - (ب) "مبادرات الملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ الاتحاد من أجل تعزيز القدرات في مجال سياسات وقوانين الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، قدمته ممثلة اليابان.



- 5- وأكدت اللجنة الفرعية مجدداً أن من المهم أن يؤخذ في الحسبان الاتجاه الناشئ المعروف باسم "الفضاء الجديد" والمتمثل في انخراط الكيانات غير الحكومية في أنشطة الفضاء الخارجي وتنامي الطابع التجاري والديمقراطي لتلك الأنشطة. ولضمان أمان وأمن تلك الأنشطة، يتعين على الدول أن تكفل امتثالها لمعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي من خلال أطرها القانونية الوطنية.
- 6- ولاحظت اللجنة الفرعية أن عمليات تطوير وإصلاح السياسات الفضائية الوطنية وكذلك عمليات تنفيذها من خلال اللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بالفضاء تهدف بصورة متزايدة إلى معالجة المسائل الناشئة عن تزايد عدد الكيانات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة فضائية.
- 7- وأحاطت اللجنة الفرعية علماً بما تضطلع به الدول الأعضاء من أنشطة مختلفة من أجل مراجعة قوانينها وسياساتها الفضائية الوطنية أو تدعيمها أو تطويرها أو صوغها، وكذلك من أجل إصلاح أو ترسيخ حوكمة أنشطتها الفضائية الوطنية. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أن تلك الأنشطة تهدف إلى تحسين إدارة وتنظيم الأنشطة الفضائية، وإعادة تنظيم وكالات الفضاء الوطنية، وزيادة القدرة التنافسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في أنشطتها الفضائية، وزيادة مشاركة الأوساط الأكاديمية في صياغة السياسات، وتحسين سبل التصدي للتحديات الناشئة عن تطوير الأنشطة الفضائية، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بإدارة البيئة الفضائية، وضمان بنية تحتية قوية للاتصالات قادرة على الصمود أثناء حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية، وتحسين تنفيذ الالتزامات الدولية.
- 8- ورئي أن التشريعات الوطنية تقوم بدور الجسر الواصل بين القانون الدولي والقوانين المحلية وبين الالتزامات القانونية والصكوك القانونية غير الملزمة. وأشير بخاصة إلى إدراج معايير ليس لها طابع ملزم قانوناً في الهياكل التنظيمية الوطنية باعتبارها متطلبات للإذن بممارسة الأنشطة الفضائية.
- 9- ورأت بعض الوفود أن المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد تقدم توصيات قيمة وهامة إلى جميع الدول وأن تنفيذها طوعاً من خلال مختلف الصكوك القانونية والسياسات الفضائية الوطنية أمر هام.
- 10- ورئي أن معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء تشير إلى الطرائق والوسائل التي ينبغي للدول من خلالها أن تحكم مختلف أنشطة الفضاء الخارجي وتسجلها وتأذن بها وقبل هذا وذاك تنظمها.
- 11- ورأت بعض الوفود أن من المهم تشاطر الممارسات الواردة في التشريعات الفضائية الوطنية والتعلم منها. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة الفرعية علماً بالتقرير المتعلق بحالة التشريعات الفضائية الوطنية لدى بلدان مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية التابعة للمنتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ (A/AC.105/C.2/L.318) وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها فريق الدراسة.
- 12- واتفقت اللجنة الفرعية على أهمية المناقشات الدائرة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ورأت أنها تمكن الدول من اكتساب فهم للأطر التنظيمية الوطنية القائمة ومن تشاطر التجارب المتعلقة بالممارسات الوطنية وتبادل المعلومات عن الأطر القانونية الوطنية.
- 13- واتفقت اللجنة الفرعية أيضاً على أهمية مواصلة التبادل المنتظم للمعلومات عن التطورات المستجدة في الأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالفضاء. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء على مواصلة تزويد الأمانة بنصوص قوانينها ولوائحها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالفضاء، وعلى تقديم معلومات محدثة ومساهمات لإدراجها في العرض المخططي الإجمالي للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

سابعاً - بناء القدرات في مجال قانون الفضاء

14- عملاً بقرار الجمعية العامة 92/75، نظرت اللجنة الفرعية في البند 8 من جدول الأعمال، المعنون "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، كبنء منتظم في جدول أعمالها.

15- وتكلم في إطار البند 8 من جدول الأعمال ممثلو ألمانيا وإندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا والفلبين وكولومبيا وكوسميرغ والمكسيك والهند واليابان واليونان. وألقى ممثل كوستاريكا كلمة نيابة عن مجموعة الـ77 والصين. كما تكلم في إطار هذا البند المراقب عن منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ. وأثناء التبادل العام للآراء، تكلم أيضا بشأن هذا البند ممثلو دول أعضاء أخرى.

16- وكان معروضا على اللجنة الفرعية ما يلي:

(أ) تقرير عن المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة وتركيا ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن قانون الفضاء والسياسة الفضائية، المعقود في إسطنبول، تركيا، من 23 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2019 (A/AC.105/1222)؛

(ب) تقرير عن المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية، الذي عُقد عبر الإنترنت من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/AC.105/1242)؛

(ج) ورقة اجتماع تتضمن دليل الفرص التعليمية في ميدان قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2021/CRP.11)؛

(د) ورقة اجتماع تتضمن معلومات مقدّمة من الأردن وإسبانيا وألبانيا وباكستان وتونس والجزائر والفلبين والمغرب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الإجراءات والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات في مجال قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2021/CRP.25).

17- واستمعت اللجنة الفرعية إلى العرضين الإيضاحيين التاليين:

(أ) "برنامج التعاون الشبلي للجهات الفاعلة الجديدة في النظام الفضائي الوطني"، قدمه ممثل شيلي؛
(ب) "تحديث بشأن مشروع مكتب شؤون الفضاء الخارجي الخاص بقانون الفضاء المعني بالجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء"، قدمه ممثلو مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

18- وافقت اللجنة الفرعية على أن أنشطة بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء لها أهمية فائقة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى المضي قدماً في تطوير الجوانب العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، لا سيما في البلدان النامية، وفي زيادة المعرفة بالإطار القانوني الذي تتفدّ ضمنه الأنشطة الفضائية، الأمر الذي سيشجع الدول على التصديق على معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي ودعم العمل على تنفيذ تلك المعاهدات وإنشاء مؤسسات وطنية تعنى بهذا المجال، وسيساعد على تيسير إطلاع جميع قطاعات المجتمع المدني على القانون الدولي للفضاء وسيزيد من معرفتها به. وشيّد على أن للجنة الفرعية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي دوراً هاماً في هذا الشأن.

19- ولاحظت اللجنة الفرعية مع التقدير أنّ هناك كيانات حكومية وغير حكومية تبذل حالياً جهوداً وطنية وإقليمية ودولية لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء. وتشمل تلك الجهود تشجيع الجامعات على توفير نماذج تدريبية وحلقات دراسية بشأن قانون الفضاء؛ وتقديم زمالات دراسية لمرحلي التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجال قانون الفضاء؛ وتقديم دعم مالي وتقني للبحوث القانونية؛ وإعداد دراسات وورقات بحثية وكتب دراسية ومنشورات خاصة بقانون الفضاء؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة متخصصة أخرى من أجل زيادة فهم قانون الفضاء؛

ودعم مسابقات محاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء؛ ودعم مشاركة المرأة والطلاب وشباب المهنيين في الأنشطة الإقليمية والدولية المتعلقة بقانون الفضاء؛ وتوفير فرص تدريبية وفرص أخرى لبناء الخبرات، وخصوصاً من خلال ترتيبات التمرن الداخلي لدى وكالات الفضاء؛ ودعم الكيانات المكرسة لإعداد دراسات وبحوث عن قانون الفضاء من أجل المساعدة على تطوير السياسات والأطر التشريعية الوطنية المتعلقة بالفضاء.

20- ولاحظت اللجنة الفرعية أن بعض الدول الأعضاء قدّمت مساعدة مالية لتمكين الطلبة من الاشتراك في مسابقة مانفريد لأكس لمحاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء، التي تنظّم سنوياً أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية.

21- وأشارت اللجنة الفرعية مع التقدير إلى المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة وتركيا ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن قانون الفضاء والسياسة الفضائية، الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في الفترة من 23 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2019 والمؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية، الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2020. ولاحظت اللجنة الفرعية أن هذين الحدثين قد ساهما في بناء القدرات في مجال قانون الفضاء من خلال الجمع بين الخبراء والممارسين المعنيين بقانون الفضاء وممثلي الحكومات والصناعات والمجتمع المدني.

22- ورحبت اللجنة الفرعية بمشروع مكتب شؤون الفضاء الخارجي الخاص بقانون الفضاء المعني بالجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء، الذي يهدف إلى تقديم الدعم اللازم لتعزيز القدرات في مجال صوغ القوانين والسياسات الفضائية الوطنية. وفي هذا السياق، أُعرب عن الترحيب بالبعثة الاستشارية التقنية الشيلية التي أجريت عبر الإنترنت في الفترة من 13 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والبعثة الاستشارية التقنية التمهيدية المركزة على أفريقيا والفضاء، التي أجريت عبر الإنترنت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020.

23- ورأت بعض الوفود أن المشروع يمثل مساهمة هامة للمكتب في مجال بناء القدرات لدى الدول المستجدة في مجال ارتياد الفضاء وأنه سوف يساعد في نهاية المطاف على إيجاد بيئة فضائية أكثر استقراراً واستدامة وأماناً.

24- ورأت بعض الوفود أنه ينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي القيام بأنشطة محددة الهدف لبناء القدرات والتعليم والتدريب في مجال قانون الفضاء والسياسات الفضائية تركز على برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ ("برنامج سبايدر")، بغية إنشاء منصة لبناء القدرات.

25- ورأت بعض الوفود أن وضع خطة "الفضاء 2030" قد يشكل فرصة للنظر في إنشاء برامج خاصة ببناء القدرات وإدارة المعارف من أجل البلدان النامية.

26- ورأت بعض الوفود أن التعاون الدولي مهم في هذا الصدد حتى يتسنى لجميع الجهات الفاعلة، ولا سيما في البلدان النامية، الاستفادة من فرص كافية للتدريب وبناء القدرات.

27- ولاحظت اللجنة الفرعية أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي قام بتحديث دليل الفرص التعليمية في مجال قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2021/CRP.11)، مع إدراج معلومات عن الزمالات والمنح الدراسية المتاحة، واتفقت على أن يواصل المكتب تحديث هذا الدليل. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء إلى تشجيع تقديم مساهمات على الصعيد الوطني لإدراجها في تحديثات الدليل المقبلة.

28- وأوصت اللجنة الفرعية بأن يبلغها، في دورتها الحادية والستين، كل من الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين الدائمين لدى اللجنة بما يتخذ أو يُعتمد اتخاذ، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، من إجراءات لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء.